

والعالم، ولم تعد هذه المعايير كافية للتمييز بين يسار ويمين، ولم تتبلور إلى اليوم معايير جديدة واضحة.

اليسار السوري غير العسكري، هامش واسع في الحياة السياسية

أولاً: المرجعية الإسلامية بوصفها حدًا فاصلاً

راتب شعبو⁽¹⁾

في بلداننا التي وردها الاصطلاح من الخارج، غريبًا عن طبيعة الصراعات والثقافة السياسية عندنا، كان لليمين معنى محمودًا بذاته، ولليسار معنى مذمومًا بذاته، أي كان لكل منهما معنى غير سياسي، يستند هذا المعنى إلى النصوص المقدسة، وفي سياق ديني غير سياسي، (في مقابل اليمين يرد في القرآن (الشمال) وليس اليسار، ربما للابتعاد به عن (اليسر) ومعناه المحمود). أما في الثقافة السياسية الحديثة؛ فقد شاع استخدام اصطلاح اليسار واليمين حتى بات لا يمكن الاستغناء عنه. هكذا نجد مثلًا من يستخدم المفهوم السياسي لليمين واليسار من أجل فهم تاريخ الإسلام، على الرغم من الموقف الإسلامي الواضح من اليمين واليسار، الأمر الذي يجعل الباحث ملزمًا بتوضيح الفروق، فبعد أن يشير إلى المفهوم الإسلامي ((أهل اليمين في الجنة دائمًا وأهل الشمال في النار دائمًا... فلييمين معنى الموافقة والإيمان، في حين إن لليسار معنى المخالفة والإنكار))⁽³⁾، يوضح المضمون الذي يريده من المفهوم، ((اليسار الذي نعينه هنا هو اليسار بمعناه الاصطلاحي الحديث... هو الذي يتجه إلى رفع الجور عن الفقراء والمستضعفين والمساواة بين أبناء المجتمع الواحد في الحقوق والواجبات، أي باختصار هو النزعة الاشتراكية في الإسلام))⁽⁴⁾.

كان ذلك حين كانت النزعة الاشتراكية طاغية في العالم إلى حد أنها كانت كافية لتعريف الطيف اليساري كاملاً، ولا سيما أن العالم كان يحتوي على (منظومة اشتراكية) تجسد هذا الطيف، وترى يسار العالم في مقابل العالم الرأسمالي (اليميني). ولكن حين بدأت المنظومة الاشتراكية بالتفكك في أواخر ثمانينيات القرن العشرين وأوائل تسعينياته، ضاعت الحدود بين اليمين واليسار، فأين نصنف مثلًا القوى ذات

دخل اصطلاح اليسار واليمين، مثل كثير غيره إلى ثقافتنا السياسية أتياً من وراء البحار. وقد تعرض هذا المفهوم أو الاصطلاح إلى تبدلات عميقة في الأرض التي أنتجته، حتى يمكن القول إن اليمين واليسار تبادلا المواقع مع الزمن. كان التعريف الأولي البسيط يقول إن اليمين يسعى إلى المحافظة على النظام السياسي والاجتماعي القائم (محافظ)، بينما يسعى اليسار إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي (ثوري)، اليوم يحتج اليمين في أوروبا على الواقع السياسي، ويطالب بتغييره، ليس أقل من اليسار، وإن اختلفت الوجهة. وفي ما كانت الحرية الفردية مطلبًا أساسًا من مطالب اليسار في الثورة الفرنسية. في مواجهة المؤسسات الأخلاقية والدينية القائمة التي تحمي قيم التبعية والاستكانة وارتها من إرادة الأفراد، وتكرسها، كان اليمين يعارض مفهوم الحرية، ويرى أنها ضد النظام الطبيعي للأشياء، وأنها تحط من القيم الأخلاقية، ويحث على التضحية بالطموح الفردي من أجل المصلحة العامة والقيم الجماعية. مع تغير الأحوال السياسي، غلب لدى اليسار مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية على مفهوم الحرية، وراح اليمين، في مواجهة ذلك، يركز على الذات الفردية، ويجعل من (الحرية) الفردية المبدأ والغاية من الوجود الإنساني في وجه تدخل المؤسسات والدولة. أصبح الدفاع عن الحرية الفردية أداة اليمين للتمييز من اليسار في تبادل مواقع صريح⁽²⁾. ولكن الواقع الأوروبي (حيث نشأ الاصطلاح) يطرح مشكلات جديدة اليوم، مثل الهجرة والجنسرة وعقوبة الإعدام والعلاقة بالاتحاد الأوروبي

(1) طيب وكتاب سوري.

(2) محمد ملا عباسي وسجاد صفار هرندي، اليمين واليسار رؤية استمولوجية نقدية للمفهوم، حسن علي مطر (مترجمًا)، ط1، د.م: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، (2017)، ص106. بروز قضايا المثلية الجنسية وتنوعاتها ومستتبعاتها تعيد خلط الحدود، حيث يتلأأ اليمين في موضوع الحرية الفردية حيال هذه (الحقوق) المستجدة.

(3) أحمد عباس صالح، اليمين واليسار في الإسلام، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973)، ص5.

(4) أحمد عباس صالح، اليمين واليسار في الإسلام، ص6.

اليمين البيئي بعد استيلائه على السلطة في 1970 انفتاحاً أكبر على القوى السياسية، ما اتخذ بعد حوالي سنة ونصف السنة صيغة تحالفية باسم (الجهة الوطنية التقدمية)، صيغة ارتضتها هذه القوى، وثابرت على الالتزام بها عبر المراحل كلها التي مر بها نظام الأسد الأول والثاني.

من اللافت أن القوى السياسية اليسارية السورية كافة؛ الموجودة في أثناء العمل على بناء الجهة الوطنية التقدمية، قد دخلت في هذا التشكيل الجديد قبل أن يتضح أنه كان واجهة تعددية لدكتاتورية طغمة أو فرد. وبعد أن تبين ذلك خرج حزبان من هذا (التحالف) هما الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي)، والحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي (كان خروجه تدريجياً) الذي كان قد أنجز انشقاقه عن الحزب الأم (خالد بكداش) بعد حوالي سنتين من تشكيل الجهة. أما بقية الأحزاب، فإنها ثابرت على وجودها في الجهة، ومنها من انقسم على نفسه، مع بقاء الانقسامين في الجهة. والحقيقة أن هذه الأخيرة لم تكن محض واجهة، فهي محل لتحقيق بعض الامتيازات لقيادات الأحزاب المشاركة (وزارات ومقاعد في البرلمان ومكاتب ومناصب إدارية)، أي إن الجهة انطوت على عملية إفساد للعناصر القيادية. فضلاً عن كونها -بحسب ميثاقها- محلاً للتشاور واتخاذ القرار على افتراض أن القيادة المركزية للجهة هي أعلى هيئة قيادية في البلاد. لا شك في أن هذا الكلام يبقى حبراً على ورق في ظل وجود طغمة حكم تسيطر تماماً على أجهزة القوة في الدولة (الجيش والأمن)⁽⁶⁾. هذا لا يلغي أن وجود هذا الإطار امتص كثيراً من الطاقة الاحتجاجية لنخبة من السوريين الذين كانوا لولا ذلك سيتجهون -نسبة منهم على الأقل- إلى معارضة النظام. وصارت الجهة مجالاً يتيح للنظام (استقبال) هياكل حزبية جديدة، فقد ضعف عدد أحزاب الجهة خلال عقود حكم الطغمة الأسدية.

قد يُقال إن ما جعل الجهة تستمر، وما جعل الأحزاب أغلبها التي دخلت إليها منذ البداية تستمر فيها على الرغم

(الزعة الرأسمالية) التي نهضت ضد (النظام القديم) الاشتراكي المتمثل في الأحزاب الشيوعية الحاكمة في هذه البلدان التي كانت للتومعيار اليسار؟

بعد أن تراجعت الزعة الاشتراكية أو تلاشت؛ أصبح تعريف اليسار غائماً، ولا سيما في بلداننا حيث الفقر في التمايز الاجتماعي (الطبقات)، والفقر في الإنتاج النظري الأصيل، والفقر في الصراعات الفكرية السياسية. يصعب أن تجد اليوم عندنا -حالتنا في ذلك كحال غيرنا في العالم- تعريفاً واضحاً لليسر واليمين يمكن الركون إليه. على أن الحال الخاص في مجتمعنا جعل التمييز الثابت بين اليمين واليسار في تاريخنا الحديث، هو الصلة الفكرية والسياسية بالإسلام. يكاد يكون اليمين في سورية اسماً آخر للإسلاميين بالإنهم، ما يعني أن المعارضة اليسارية هي المعارضة غير الإسلامية. اليمين هو تنوعات الإسلام السياسي كلها، أو كل حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية، واليسار هو ما عدا ذلك كله. لعلنا في ذلك (نتفوق) على غيرنا ممن لا يجدون لديهم خطأ يميز بصورة ثابتة اليمين من اليسار.

مع ذلك، يبقى من الصعب الاستغناء عن هذا التصنيف الذي نحتاج إليه للفرز داخل الحركات الإسلامية وداخل الحركات العلمانية. ويبقى من الصعب التخلي عن اعتماد الطيف يمين يسار سواء من أجل التصنيفات الكبرى أم من أجل التصنيفات الأصغر التي تصل إلى حدود تصنيف الأفراد.

ثانياً: اليسار السوري غير المعارض، بعثيون بألوان أخرى

معروف أن انقلاب حافظ الأسد كان انتصاراً للجيش على الحزب، وانتصاراً ليمين حزب البعث على يساره. غير أن هذا الانقلاب اليميني كان أكثر ديمقراطية في تعامله مع القوى اليسارية التي كانت موجودة آنذاك، قياساً بالسلطة البعثية اليسارية التي طاح بها الانقلاب⁽⁵⁾. لقد عرض

(أشهر). هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد (1971، 2000)، ط1، (رياض الريس للكتب والنشر، 2014)، ص43

(6) في أثناء التحقيق معي في صيف 1983 في فرع الأمن السياسي في دمشق، راح المحقق يشتم الشيوعيين، وحين قلت له: ((ولكن الشيوعيون معكم في الجهة))، قال لي: ((أي جهة! هل تريدني أن أحضر بكداش إلى هنا وأدوس على رقبته أمامك))؟ معروف أن ضابط الأمن يعبر عن حقيقة وجهة نظر السلطة.

(5) في أول بيان صدر عن القيادة القطرية المؤقتة لإيضاح دوافع قيام (الحركة التصحيحية) وأسبابها، نفراً أن برنامج العمل في المجال الداخلي هو أولاً ((حشد كل الطاقات التقدمية والشعبية ووضعها في خدمة المعركة، وذلك من خلال تطوير العلاقات باتجاه إقامة جبهة تقدمية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي))، وثانياً، ((تشكيل مجلس للشعب خلال مدة أقصاها ثلاثة

الثامنة منه على قيادة حزب البعث الدولة والمجتمع.

الواقع أن المشروع السياسي الإسلامي -على فقره في المضمون- ظل الصورة الأبرز لمعارضة نظام الأسد. وظلت القوى الإسلامية مصدر الرعب الداخلي الوحيد للنظام. والحقيقة أن خوف النظام من الإسلاميين مفهوم، ليس فقط لأنهم اللون السياسي الوحيد الذي لم يتمكن النظام من احتوائه، وهو لم يتمكن من ذلك بسبب التنافر الفعلي بين فكر الإسلام السياسي والفكر السياسي (اليساري) العلماني لحزب البعث و(جهته)، التنافر الذي زاده حدةً تحدرُّ رئيس النظام وأغلبية العناصر الأمنية والعسكرية الأساسية فيه من الطائفة العلوية، الأمر الذي أضاف بعداً مذهبيًا إلى البعد (العلماني). التناقض هنا ظاهري، الجمع بين العلمانية (التي تعني في ذهن الأحزاب الإسلامية عدم التزام الشريعة الإسلامية) والطائفية ممكن وواقعي، كما هو الحال في نظام الأسد، دولة علمانية (لا تطبق الشريعة الإسلامية) وتغذي تماسك أجهزة القوة فيها بعصبية طائفية.

على هذا، كان من المفهوم أيضًا أن يكون (اليمين)، وليس اليسار، هو صورة معارضة النظام. وكان أن بدأ نفور السوريين من النظام الذي يعد في نظر أغلبهم علمانيًا وطائفيًا، يتخذ شكل الالتزام الديني في صورته الإسلامية، فزادت ظاهرة الحجاب والتدين في المجتمع السوري. لم ينفذ حرص النظام على كسب رجال الدين وبناء الجوامع ومعاهد تحفيظ القرآن والاهتمام بالمناسبات الدينية... إلخ، في كسب قلوب الناس، لأن أساس الظاهرة سياسي، وليس دينيًا.

ثالثًا: اليسار السوري المعارض، خيارات

محاصرة بين شرين

لم تشكل المعارضة اليسارية في سورية تهديدًا لسلطة نظام الأسد في أي يوم، التهديدات كلها التي تعرض لها النظام جاءت من اليمين؛ مرة من خارج السلطة، نقصد التهديد اليميني الإسلامي (الإخوان وطليعتهم المقاتلة) الذي تمكن نظام الأسد من تجاوزه بأعمال أمنية وعسكرية ومجازر

من تهميشها الفعلي، وعلى الرغم من أنها ممنوعة، وفق ميثاق الجبهة نفسه، من النشاط في صفوف الجيش والطلاب؛ هو الجمع الذي أتقنته الطغمة الأسدية جيدًا بين المكاسب الفردية للقيادات، والعصا الغليظة الخبيثة خلف الظهر التي عرف طعمها -أكثر من مرة- (الحليف) الأبرز في الجبهة، نقصد الحزب الشيوعي السوري - بكداش، ولا سيما في عقب البيان الذي أصدره الحزب في انتخابات مجلس الشعب السوري عام 1982. هذا القول صحيح، ولكنه يغفل عن حقيقة أساس هي أن الأحزاب اليسارية، سواء تلك التي كانت في معظمها ملتزمة بنظام الأسد، أم تلك التي عارضته، لا تمتلك مشروعًا سياسيًا مغايرًا يمكن أن تبني عليه معارضة جديدة للنظام. في اللغة والأهداف والمرجعيات، لا تختلف هذه الأحزاب في ما بينها كثيرًا عن حزب البعث نفسه. كان الحليف الاستراتيجي لنظام الأسد دائمًا الاتحاد السوفياتي (يسار العالم)، وكان هذا الحليف هو المرجع الأخير والسند الافتراضي أيضًا لليسار السوري كله.

التيار السياسي الوحيد الذي لم يشارك في الجبهة البعثية هو التيار الإسلامي. هكذا يبدو أن اليسار هو الحاكم في سورية، في ما يبدو اليمين مقصيًا من الحكم، ويشغل بذلك موقع المعارضة. هنا لا بد أن نتوقف للقول إن النظام السياسي في سورية لا يفسح مكانًا لما يسمى في الأنظمة الديمقراطية (معارضة). حين نستخدم كلمة معارضة هنا، نقصد الجماعة السياسية المقصية من النظام، والمحظورة والملاحقة من أجهزة الأمن. في سورية قبل 1976، أي قبل بدء الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين بعمليات الاغتيال السياسي، لم يكن الإخوان المسلمون مسموعين، وإن كانوا خارج النظام (خارج الجبهة)، وهناك من يذهب إلى أنهم كانوا مرتاحين في نشاطهم قياسًا ببقية القوى السياسية، نظرًا إلى التداخل الحاصل بين نشاطهم السياسي ونشاطهم الديني الدعوي. هذا نوع من الوجود السياسي المحايد، فتكون الجماعة صامته تجاه النظام، ويكون النظام مراقبًا لها لتكون في المتناول حين يبدر منها ما يبدو مضافًا للنظام. كان هذا واقع الإخوان المسلمين قبل 1976، وكان هذا وضع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (الأتاسي) بعد خروجه من الجبهة في عقب الإعلان عن دستور 1973 الذي تنص المادة

هو أن الإطار الفكري الذي كان يتحكم في هذه القوى كان يحجب الواقع أكثر ما كان يكشفه، لأنها كانت، في وعيها، محكومة بهذا الإطار أكثر ما هي محكومة للواقع. حتى يمكن القول تهكمًا، إن الإطار الفكري كان يستخدم حامله أكثر مما كان هؤلاء يستخدمونه.

في الأحوال كلها، كان النشاط الورقي هو الغالب لدى اليسار السوري. وإذا كان من الممكن للنشاط الورقي أن يمهد لتحول جماهيري، فإن الجماعات اليسارية في سورية لم تشهد في تاريخها شيئًا من هذا التحول، وظلت ضعيفة الحضور الجماهيري، ويمكن القول إن تدني حضورها السياسي كان في تناسب مع علو تطلعاتها التغييرية.

كان نصيب المعارضة اليسارية في سورية أن تذهب ضحية السلطة الأسدوية ملاحقة واعتقالًا وقتلًا، أكان ذلك في زمن استقرار السلطة أم في زمن اضطراب سيطرتها. هذا الواقع يطرح على الفكر السياسي سؤالًا محرجًا هو ما قيمة المحتوى المعرفي أو الصوابية البرنامجية أو المهارات التكتيكية لجماعة سياسية سلمية في مجال سياسي يسيطر فيه العنف المنفلت؟ ما قيمة ما سبق لنا من قوله عن سلفية اليسار السوري أو انتهازيته أو إصلاحيته، حين يكون لدى السلطة الحاكمة القدرة الكاملة على سحق أي تشكيل سياسي تريد سحقه، وحين لا ترضى هذه السلطة عن أي تشكيل بغير الولاء والتبعية أو البقاء على الهامش، في أحسن الأحوال؟ لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الحقيقة تجعل كل بحث نقدي في تاريخ اليسار السوري هامشيًا كهامشية اليسار (غير العسكري) في تاريخ سورية.

القوى التي استطاعت أن تهز أركان سلطة الأسد كانت قوى مسلحة، أي لجأت إلى وسيلة هي من جنس وسيلة السلطة نفسها. ولأن اليسار السوري كان مسالمًا، فإنه بقي هامشيًا، وبقي مصيره متوقعًا على قرار الأقباء المسلحين تجاهه.

توجت بمجزرة مدينة حماة في شباط/ فبراير 1982، ومرة من داخل السلطة، نقصد التهديد من يمين السلطة نفسها (رفعت الأسد وسرايا الدفاع) الذي تمكن نظام الأسد من معالجته، وتجاوزه قبل أن يتعدى مرحلة الحشد العسكري المتبادل ليصل إلى صراع مسلح مفتوح، وذلك من خلال تسوية داخلية انتهت إلى ترحيل الأخ المتمرّد إلى خارج سورية، وتفكيك قوته العسكرية، وعزل ضباطها الرئيسيين.

التهديد الدائم للسلطة الأسدوية من اليمين يعطي الانطباع بأنها سلطة يسارية، وأن اليمين في سورية هو (المعارض) الأساس والمبعد الأساس عن السلطة. يعزز هذا الانطباع وجود (الجهة الوطنية التقدمية) التي هي تحالف أحزاب يسارية عمومًا (قومية وشيوعية) يقودها حزب البعث الحاكم. فضلًا عن أن هذا الأخير ينتمي أيضًا إلى اليسار، في التحديد الواسع لهذا التيار السياسي.

عمل التهديد اليميني لسلطة الأسد عمله في ضفة المعارضة اليسارية السورية التي كانت تجد نفسها دائمًا تحت واقع قمعي شديد على يد السلطة القائمة، ومهددة بواقع قمعي أشد على يد القوى اليمينية التي تهدد السلطة القائمة، من دون أن تمتلك في أي يوم المقدرة على التأثير الجدي في مسار تطور الأحداث في سورية. على طول الخط، كان يمكن اختصار نشاط اليسار السوري في البحث عن (أهون الشرين) اليمينيين المتصارعين. هل تكون مصلحتنا في مساندة هذا الطرف أم ذلك؟ مساندة مباشرة أم مضمرة؟ وقد يعترض أحد علينا بالقول إن اليسار السوري سعى إلى أن يكون (طرفًا ثالثًا) مستقلًا عن طرفي الصراع اليمينيين. وهو قول صحيح في حساب اليسار السوري الذي حاول أن يكون طرفًا ثالثًا أو في وعيه، غير أنه بقي بلا قيمة عملية في الواقع، لأن اليسار لم يتمكن تطوير قوة جماهيرية مؤثرة، وهذا ما جعله -كيفما اتجهت خياراته، وبصرف النظر عن نيّاته- في صالح أحد طرفي الصراع.

كانت الجدالات بين القوى اليسارية السورية حادة وقليلة القيمة وذات نتائج تقسيمية. فكثير من هذه المحاججات كان الغرض منه تثبيت تهمة أو ردها، بدلًا من تطوير وعي أفضل بالواقع السياسي الذي بقيت هذه القوى، إلى حد لا بأس به، غريبة عنه. والسبب الأولي لذلك

القائمة في أفق الضغط عليها من اليسار في سياق التحالف الذي أتاحتها السلطة في الصيغة المعروفة (الجهة الوطنية التقدمية). نستخدم مفهوم (تحالف) هنا تجاوزاً، فالعلاقة هي علاقة تبعية للسلطة، وليس تحالفاً معها. والحقيقة أن بنود (التحالف) لا تخفي هذه التبعية حين تنص وثيقة الجهة على أن يكون حزب البعث هو القائد فيها، وله الأكثرية في هيئاتها جميعاً، و((بأن يكون منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجهاً أساساً لها في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها)). مع ذلك رأى الحزب الشيوعي السوري -كغيره من الأحزاب التي وقعت على وثيقة الجهة- أن ((وجود الحزب داخل الجهة، ومع مجموع القوى السياسية في البلاد، سيمكنه من تحقيق أهدافه وسياسته بصورة أفضل من بقائه خارج الجهة)).⁽⁸⁾

مثّلت هذا الاتجاه أحزاب الجهة الوطنية التقدمية كلها، وقد يكون الحزب الشيوعي السوري - بكداش نموذجاً جيداً، ولا سيما أنه كان الحزب الأقدم والأكثر قوة بينها، إذا وضعنا حزب السلطة جانباً. كان الموقف الأكثر يسارية حيال مشروع جهة البعث هذه التريث بانتظار ما قد يسفر عنه النظام الجديد. كان هذا موقف أكرم الحوراني (الذي كان في بيروت فارقاً من الملاحقة الشرسة أيام صلاح جديد، بحسب تعبيره) في رأيه الذي أرسله إلى التنظيم بشأن الاتصالات التي كان يجريها حافظ الأسد لتشكيل الجهة، ((لا ضرورة للاستعجال باتخاذ موقف من الحكم الجديد لأنه في حقيقته انقلاب عسكري كسابقه في 1963 و1966، ولكن إذا تحقق ما يشيعه عن رفع القبضة الحديدية للمخابرات عن رقاب الشعب وأنه سينهج النهج الديمقراطي فيضمن الحريات الخاصة والعامة للمواطنين... فإن من الواجب عندئذ دعمه وتأييده كقائد لبلاد وباختيار الشعب ورضاه)).⁽⁹⁾

شهد الحزب الشيوعي السوري خلافاً داخلياً مباشرة في عقب انقلاب الجناح العسكري من حزب البعث (حافظ الأسد) على الجناح المدني (صلاح جديد). فقد خرجت تظاهرات مؤيدة للجناح المدني في حلب ودمشق، وأصدر

رابعاً: ثلاثة اتجاهات في طيف اليسار السوري

لا قبل انقلاب 1970 ولا بعده، لم يتمكن أي حزب يساري من أن يتطور إلى حزب جماهيري، لكي يفرض قليلاً من إرادته. أولاً لأن القوة العارية تسيطر على المجال السياسي السوري، الأمر الذي يشل فاعلية القوى السلمية، وثانياً لأنه ليس من السهل أن يطرح اليسار نفسه بديلاً من حكم ينظر إلى نفسه، كما يُنظر إليه، على أنه يساري ويستند إلى المرجعيات نفسها. في مثل هذه الحال، سوف تنسب إخفاقات الحكم القائم كلها ونواقصه وعيوبه إلى اتجاهه السياسي العام، وسوف تنال الأحزاب اليسارية -حتى لو كانت في صفوف المعارضة- حصة من الأذى، وكأنها تتحمل بوصفها تنتهي إلى اليسار، مسؤولية ما يعانيه الناس في ظل الحكم اليساري القائم. والحقيقة أن هذا الاعتبار ليس خاطئاً، فالأحزاب اليسارية المعارضة لم تكن تمتلك في فكرها وخطها السياسي علاجاً للواقع المتردي الذي تستخدمه حجة على الحكم القائم وتطرح نفسها من ثم بديلاً منه. من دون أن يعني هذا أن الأحزاب اليمينية (أي الإسلامية) تمتلك العلاج. غير أن اليمين يمتلك -على الأقل- استناده إلى أساس فكري مغاير، الأمر الذي يعطيه مقبولية شعبية أكبر⁽⁷⁾ وفق منطق شعبي يقول إذا كان اليسار في السلطة هكذا، فقد يكون اليمين أفضل. يمكن تلخيص الواقع السياسي السوري بعد 1970، في صورة بسيطة: سلطة يسارية قمعية تستمد قوتها من سيطرتها على جهاز الدولة ومن استفادتها من اللعب على صراع القوى العالمية الكبرى وموقع سورية المهم، تتعرض بين مدة وأخرى، لتهديد من قوى يمينية (إسلامية)، تحوز على الشعبية وعلى الجاهزية القتالية مع توافر الدعم الخارجي. وبينهما قوى يسارية هامشية التأثير.

أمام هذا الواقع انقسم اليسار السوري، بعد 1970، ولا سيما في عقب اندلاع الصراع بين السلطة والإخوان المسلمين، إلى ثلاثة اتجاهات؛

الاتجاه الأول هو التحالف مع السلطة (اليسارية)

(7) في السودان كان الأمر معاكساً، فقد كان اليمين الإسلامي في الحكم، وهو ما أعطى اليسار السوداني قوة حضور شعبي في مواجهة حكم عمر البشير المستند على الإسلاميين.

(8) دانيال نعمة، الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن 1955 - 2004، ط1، (دمشق: دن، 2006)، ص41.

(9) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني، ج:4، ط1، (القاهرة: مكتبة المدبوي، 2000)، ص3486.

تمثلت في إضراب التجار وإضراب النقابات المهنية. يمكن فهم المنطق السياسي لهذا الاتجاه بأنه مع تغيير النظام القائم بأي شكل، وأن عدم نقدهم الحركة الإسلامية لا ينبع من توافق فكري وسياسي معها، إنما من قناعة بأن هذه الحركة هي القوة الداخلية الوحيدة التي تمتلك القدرة على إسقاط النظام. فكما تحالف أصحاب الاتجاه الأول مع حزب السلطة سعياً إلى تحقيق أهدافهم وسياساتهم من ضمن هذا التحالف، وجد أصحاب الاتجاه الثاني أن السكوت عن خطر الإسلاميين والتركيز على نقد النظام الذي أبدى تجاه الإسلاميين وحشية لم تكن تعرفها سورية من قبل، هو الموقف الصحيح الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة أركان النظام وإسقاطه، وهذا يمكن أن يفتح باب العمل السياسي المغلق في ظل سلطة الأسد.

اجتمعت على هذا الخط مجموعة أحزاب يسارية ضمت الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، حزب العمال الثوري العربي، حركة الاشتراكيين العرب، حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي. انضوت هذه الأحزاب في أواخر 1979 في تحالف حمل اسم (التجمع الوطني الديمقراطي)، وأصدر بيانه الأول والأخير في آذار/ مارس 1980. حيا البيان الحراك الشعبي، وطالب السلطات بالاستجابة لمطالب الشعب واعتماد الحل الديمقراطي.⁽¹³⁾ الميل العام لهذا التجمع، كما ذكرنا، هو تحميل النظام مسؤولية ما يجري من صراع؛ اتخذ منذ البداية صورة عنيفة وطلائعية صريحة، وابتعد عن أي نقد للإخوان المسلمين، سواء أكان في نهجهم العنفي أم الطائفي⁽¹⁴⁾. كان الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي هو الحزب الأكثر تعبيراً عن هذا الاتجاه.

لدى مراجعة ما توافر من أعداد (نضال الشعب)، الجريدة المركزية للحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي، في تلك المرحلة، بدا واضحاً الابتعاد عن أي نقد

المكتب السياسي للحزب الشيوعي بياناً داعماً للتظاهرات بعد تصويت داخل المكتب السياسي انتهى لمصلحة الدعم بخمسة أصوات مقابل صوتين. كان الصوتان المعارضان للبيان هما يوسف فيصل وخالد بكداش الذي عُرف لاحقاً كيف يدير الأزمة داخل الحزب، ويستعيد أغلبية المكتب السياسي لصفه، مستفيداً، ليس فقط من علاقته القوية مع السوفييت، بل من مهارة حافظ الأسد في كسب الحلفاء عبر تقديم مغريات في السلطة. معروف أنه قدم منصبين وزارين للحزب الشيوعي (يوسف فيصل وعمر السباعي) في أول وزارة شكّلت بعد الانقلاب، حين كان أحمد الخطيب رئيساً للدولة، وحافظ الأسد في رئاسة مجلس الوزراء⁽¹⁰⁾، سعياً وراء كسب الشيوعيين السوريين والاتحاد السوفياتي من خلفهم⁽¹¹⁾. وكان له ذلك.

في الواقع لم يكن الموقف من انقلاب حافظ الأسد هو الخلاف المهم ضمن صفوف الحزب الشيوعي، كانت نقاط الخلاف الأساس تتعلق بطريقة بكداش في قيادة الحزب (التي تذكر بعبادة الشخص في المرحلة الستالينية)، وتقويم المرحلة التي تمر بها البلد، والموقف من حركة الوحدة العربية، وجوهر القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي والموقف من المقاومة الفلسطينية، والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي⁽¹²⁾. هذا ما يفسر لنا أنه بعد انقسام الحزب إلى فرعين؛ الأول بزعامة خالد بكداش، والثاني بزعامة رياض الترك، استمر الفرعان في علاقة تحالفية مع نظام الأسد، وإن بدأ الترك ينسحب تدريجياً ثم نهائياً، ويختار خطأ سياسياً شكل في ما بعد مع قوى سياسية أخرى الاتجاه الثاني في اليسار السوري.

الاتجاه الثاني، تبلور مع تطور الصراع بين النظام والإخوان المسلمين. هذا الاتجاه عرض موقفاً غير نقدي تجاه الإسلاميين السوريين حين هددوا فعلاً سلطة الأسد بأعمال عسكرية استجرت مع الوقت حركة احتجاج مدنية

(13) مجموعة من المؤلفين، "شهادات من الحياة السياسية في سورية"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة: <https://tinyurl.com/yzs95k7s> من الواضح أن الكلام عن (حراك شعبي) و(مطالب الشعب) يتعد عن تحديد طبيعة القوة الرئيسة الإسلامية التي تتحدى السلطة الأسدية.

(14) نقرأ في ميثاق التجمع: ((لقد حان الوقت لأن تحمل هذه القوى والعناصر الوطنية مسؤوليتها الكاملة، في نقل حركة الجماهير من الردود المتفرقة والغفوية إلى التحرك الجماعي)). من دون تحديد الاتجاه العام لهذه (الحركة الجماهيرية) أو القوة الفاعلة التي تفرض طابعها عليها.

(10) يمكن مراجعة تشكيلات الحكومات المتعاقبة منذ انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 في كتاب: هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث: عهد حافظ الأسد: 1971 - 2000، ط1، (رياض الريس للكتاب والنشر، 2014)، ص 45.

(11) Tareq Y. Ismael and Jaqueline S. Ismael, The communist movement in Syria and Lebanon, (University press of Florida, 1998), P224.

(12) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي في سورية، ط2، (القاهرة: القاهرة، دار المراهبا، 2022)، ص 53.

يشير اسم المنظمة الشيوعية العربية إلى عدم الاقتصار على الساحة السورية، وقد كان لها وجود تنظيمي في لبنان وسورية والكويت، قبل أن تقوم بنشاط عسكري تعرضت في إثره إلى ضربة قاصمة. وبحسب فارس مراد وعماد شيحا -وهما من أعضاء التنظيم الذين قضوا حوالي 30 سنة في سجون نظام الأسد- فإن العمل العسكري لم يكن الطريق النضالي الذي اختاره التنظيم بل كان بمنزلة رافعة دعائية لشد أنظار الجمهور إلى ما يطرحه التنظيم.⁽¹⁵⁾ وقد انتهى نهاية مشابهة في المرحلة نفسها، تنظيم شيوعي آخر ذو بعد عربي أيضاً، ولكنه أقل شهرة اسمه (الحزب الشيوعي العربي الماركسي اللينيني الموحد)⁽¹⁶⁾.

أما حزب العمل الشيوعي الذي ابتعد عن الخيار المسلح، متعظاً من مصير من سبقه، فهو برأينا التنظيم اليساري السوري الوحيد بعد 1970 الذي اختبر إلى النهاية طريق (الفروسية السياسية) وحدوده. فقد حاول أن يكون ما يتصور أنه ينبغي على (الحزب الثوري) أن يكونه، فارس الساحة والمعبر الاستراتيجي عن مصلحة الشعب في تعبيره الاستراتيجي عن مصلحة الطبقة العاملة، بناء على ما تقوله (رياضيات) الماركسية.

بعد إفراج السلطة الأسدية في شباط/فبراير 1980 تحت ضغط احتدام الصراع مع الإخوان المسلمين، عن المعتقلين الشيوعيين، وأغلبتهم من رابطة العمل الشيوعي، صدر العدد 43 من الجريدة المركزية للرابطة (الراية الحمراء) وفيه تنساءل الرابطة ((هل يجب اعتبار القوة الدينية الحلقة الرئيسية التي يجب مواجهتها عوضاً عن النظام؟))، وتجب: ((الصراع في سورية لا يزال قائماً بين فئتين برجوازييتين وعلى نفس الأرضية والأهداف وغايات واحدة في الأخير، ولا يزال النظام في ذلك الصراع هو الطرف الأكثر قوة وبأساً وتأثيراً على حركة الواقع والجماهير وقواها السياسية، إنه لا يزال يشدد القمع ويكبح جماح الحركة الجماهيرية، وكل هذا يؤكد بأنه الحلقة الأولى التي يجب أن يتوجه إليها نقدنا وتحريضنا وفعلنا السياسي حتى نكسرهما))⁽¹⁷⁾. والحقيقة أن متابعة أدبيات الرابطة ثم الحزب تبين أنه وزع نيرانه على

للإخوان المسلمين، مع التركيز على المطلب الديمقراطي بوصفه الحل. في الأعداد عناوين دالة مثل (ملاحظات أولية عن الديمقراطية)، (محامو دمشق يطالبون برفع حالة الطوارئ) (العدد 204، أوائل آب/ أغسطس 1978)، (حقوق الانسان والمجتمع بلا حقوق) (العدد 206، آذار/ مارس 1979)، (الخيار الديمقراطي بداية الصمود وطريق التصدي)، (غياب الحرية السبب الأساسي للهزائم والنكبات) (العدد 209، حزيران/ يونيو 1979). وتحفل الأعداد بمقالات ترحب بالثورة الإيرانية (شباط/ فبراير 1979) بوصفها طريقاً إلى الديمقراطية، كما في العدد 206 (الثورة الإيرانية المنتصرة تضع إيران على درب الحرية والديموقراطية والتحرر)، ما يشير إلى أن هذا الاتجاه يجد في القوى الإسلامية رافعة ديمقراطية ممكنة، وربما كان هذا ما يفسر سكوته عن نقد الإسلاميين السوريين في تلك المرحلة. على أن هذا الاتجاه ينظر إلى نفسه بوصفه الخط الثالث، أي إنه غير راض عن طرفي الصراع، ويرى في نفسه الخط الديمقراطي (الثالث) بين خطين دكتاتوريين، ما يؤكد لنا أن سكوته عن نقد الإسلاميين تكتيك سياسي. غير أن الواقع يثبت لنا، للأسف، أن الضعيف غالباً ما يتحول إلى وقود في مصلحة القوي، كما هو الحال في الفيزياء، حيث الكتل الكبيرة تستتبع الكتل الصغيرة.

الاتجاه الثالث مثلته قوى صغيرة متعددة حاولت أن تكون قطباً مستقلاً مضاداً للقوتين الرئيسيتين في المجال السياسي السوري؛ السلطة الحاكمة والإسلاميين. كانت نشأة قوى هذا الاتجاه حديثة نسبياً قياساً بقوى الاتجاهين السابقين. أبرز هذه القوى المنظمة الشيوعية العربية التي نشأت في بداية سبعينيات القرن الماضي وانتهت بصورة دموية في 1975، ورابطة العمل الشيوعي (أسست 1976) التي تحولت إلى حزب العمل الشيوعي (1981). وهما تنظيمان ينتميان إلى ظاهرة اليسار الجديد التي ازدهرت في ستينيات القرن الماضي وسبعينيات. وإذا كانت هذه الظاهرة في الغرب قد استندت إلى نظريات جديدة تستدرك غياب البعد الديمقراطي في الأحزاب الشيوعية السائدة، فإن هذه الظاهرة اتخذت عندنا شكلاً أصولياً أو سلفياً تجلى في العودة إلى الأصول الماركسية الأولى بوصفها مصدر الحقيقة.

(15) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي، ص 68.

(16) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي، ص 68.

(17) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي، ص 138.

الموقف السياسي المباشر من الصراع، أما حزب العمل الشيوعي فقد كان، على العكس من ذلك، خطأً ثالثاً في الموقف السياسي من طرفي الصراع، ولكنه لم يكن كذلك في البرنامج.

سادساً: خاتمة

ظلت الجماعات السياسية السلمية في سورية بعد انقلاب البعث 1963 هامشية التأثير، الكلمة للقوة فقط. وقد انطبق هذا على حزب السلطة نفسه حيث أبعاد الجناح المدني منه إلى السجون والمنافي والهامش على يد الجناح العسكري. اليسار السوري بكامل طيفه كان هامشياً في الساحة السياسية السورية، وبصعب رد ذلك إلى شيء آخر سوى سيطرة القوة المباشرة على المجال السياسي، السيطرة التي تحول فاعلية كل شيء آخر إلى الصفر (الصوابية البرنامجية والمهارات التكتيكية والوعي النظري... إلخ).

توزع طيف اليسار السوري في ثلاثة اتجاهات متباينة، من دون أن يثمر أي منها عن قوة مؤثرة في الواقع السياسي؛ اتجاه الانحياز إلى السلطة، واتجاه الاتكاء على الإسلاميين، واتجاه الاعتماد على الذات.

يمكن القول إن الاتجاه الثاني (الاتكاء على الإسلاميين) انطوى على مفارقة مثيرة للاهتمام، فقد كان الحزب الشيوعي الذي مثل هذا الاتجاه، هو الأكثر إدراكاً لأهمية الديمقراطية، وهو الحزب الوحيد الذي تخلى عن اسمه (الشيوعي) انسجاماً مع برنامجه، ومع ذلك، وجد نفسه مع حلفائه مضطراً إلى التقرب أو الاستناد إلى قوى إسلامية معادية للديمقراطية. هذه المفارقة تجد تفسيرها مرة أخرى في الضعف المزمن للييسار.

لم يقصر اليسار السوري المعارض في العمل وفي تقديم التضحيات، مع ذلك لا يكاد تأثيره يذكر في تاريخ سورية، الأمر الذي يطرح علينا البحث عن سبيل إضافي أكثر جدوى للعمل وسط الشروط الاجتماعية والثقافية التي تحكم مجتمعاتنا، ووسط الشروط السياسية والأمنية التي تفرضها السلطات الحاكمة في بلداننا.

طرفي الصراع معتقداً أن الجماهير سوف تتحرر من سيطرة هذين القطبين وتشكل قطباً شعبياً ثورياً ضدهما. هذا ما يفسر بدء الرابطة في إصدار نشرة ذات طابع تحريضي شعبي باسم (النداء الشعبي) ضد طرفي الصراع، بدءاً من نيسان/ أبريل 1980.

على كل حال، أراد هذا التنظيم أن ينهض بذاته، وأن يتعامل مع الداخل والخارج من موقع أنه (الحزب الثوري)، فانتهى معزولاً ثم محطماً، على الرغم من النضالية العالية التي تمتع بها أعضاؤه، والتضحيات الكبيرة التي قدمها جسد التنظيم ومحيطه الاجتماعي.

خامساً: الخط الثالث المزعوم، الخط الثالث المرفوع

في الصراع الذي انفجر بين السلطة الأسدية والإسلاميين السوريين نظر الاتجاه الثاني مع من اليسار السوري إلى نفسه على أنه يمثل (الخط أو القطب الثالث) بين طرفي الصراع المحتدم في سورية آنذاك، وكذلك فعل الاتجاه الثالث. إذا كان الاتجاه الثاني من اليسار السوري (التجمع الوطني الديمقراطي) قد رأى في نفسه (الخط الثالث)، فقد كان محقاً من حيث إنه يطرح الخط الديمقراطي وسط صراع بين قطبين دكتاتوريين، ولكنه لم يكن كذلك من حيث إنه لم يمارس نقداً سياسياً لطرفي الصراع، مكتفياً بنقد قمع النظام ووطنفيته. أما الاتجاه اليساري الثالث الذي مثله حزب العمل الشيوعي، فقد كان محقاً في رؤية نفسه (الخط الثالث) من حيث إنه أطلق نيرانه السياسية، في التحليل والتحريض، على طرفي الصراع من دون هوادة وبلغه سياسية حازمة وحادة لا سابق لها في المجال السياسي السوري، ولكنه لم يكن محقاً من حيث إن طرحه الخاص لم يكن ديمقراطياً، فقد ظلت الاشتراكية (بشكلها الدكتاتوري) ودكتاتورية البروليتاريا جزءاً أساساً من برنامج الحزب.

على هذا فإن اليسار السوري لم يبلور، في الواقع، خطأً ثالثاً متكاملاً حيال الصراع الذي احتدم في سورية في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. التجمع الوطني كان خطأً ثالثاً من حيث البرنامج في ما لم يكن كذلك من حيث

المصادر والمراجع

1. الحوراني. أكرم، مذكرات أكرم الحوراني، ج:4، ط1، (القاهرة: مكتبة المدبولي، 2000).
2. شعبو. راتب، قصة حزب العمل الشيوعي في سورية، ط2، (القاهرة: القاهرة، دار المرآيا، 2022).
3. صالح. أحمد عباس، اليمين واليسار في الإسلام، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973).
4. عثمان. هاشم، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد: 1971، 2000، ط1، (رياض الرئيس للكتاب والنشر، 2014).
5. ملا عباسي. محمد، وسجاد صفار هرندي، اليمين واليسار رؤية ابستمولوجية نقدية للمفهوم، حسن علي مطر (مترجمًا)، ط1، (د.م: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2017).
6. نعمة. دانيال، الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن 1955 – 2004، (ط1)، (دمشق: دن، 2006).

بلغة أجنبية

Ismael, Tareq Y. and Jaqueline S. Ismael, The communist movement in Syria and Lebanon, (University press of Florida, 1998).